الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4656 | الخميس 8 صفر 1445 هـ | 24 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة

أكد استمرار الانتعاش الاقتصادي للبلاد مستفيدة من ارتفاع أسعار البترول واستمرارها باحتواء التضخم

صندوق النقد: تسارع نمو الناتج الإجمالي للقطاعات غير النفطية الكويتية إلى 4 بالمئة في 2022

- النمو الحقيقي بالقطاع النفطي يتوقع أن ينخفض هذا العام بسبب تخفيضات إنتاج النفط
- تراجع معدلات التضخم بفضل تشديد "المركزي" للسياسة النقدية بجانب الدعوم الحكومية للمواد الغذائية الأساسية والقيود على أسعار البنزين

صندوق النقد الدولي أكد استمرار الانتعاش الاقتصادي للكويت

الصندوق أشاد بتدابير بنك الكويت المرزي وأثرها الإيجابي في استقرا النظام المصرفي

- التقديرات تشير الى أن الفائض بالموازنة العامة تحسن إلى 4ر23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الماضية
- النظام المصرفي مستقر ومرن في مواجهة الصدمات الشديدة والبنوك الكويتية جيدة الرسملة وذات سيولة مرتفعة
- التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه تشكل مخاطر من جانبين للنمو والتضخم وكذلك على أرصدة المالية العامة والحساب الجاري
- التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية قد يؤدي إلى تضخيم مخاطر السياسة المالية المسايرة للدورات الاقتصادية وتقويض ثقة المستثمرين
- حل الجمود السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة أمر بالغ الأهمية لتسريع زخم الإصلاحات وبالتالي تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد
- يجب أن تركز تدابير الإنفاق العام على تقليص فاتورة الأجور والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة مع تحسين إجراءات دعم الدخل الموجهة

أكد صندوق النقد الدولي استمرار الانتعاش الاقتصادي للكويت مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط واستمرارها باحتواء التضخم، مقدرا تسارع نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية من 4ر3 في المئة في العام 2021 الى 4 في المئة في عام 2022.

جاء ذلك في بيان صحفي للصندوق نشر على موقعه الالكتروني أمس الاربعاء، بمناسبة اختتام مشاورات عام 2023 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية انشاء الصندوق.

وقال البيان إن نمو القطاع غير النفطي مع زيادة إنتاج النفط أدى إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ليسجل نموا بنسبة 2ر8 في المئة في 2022.

وتوقع أن ينخفض النمو الحقيقي في القطاع النفطي في 2023 بسبب تخفيضات إنتاج النفط، مشيرا إلى أن نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية يظل قويا، مدفوعا بالطلب المحلي ويبقى ثابتا على المدى المتوسط.

أضاف أنه بعد أن بلغ معدل التضخم الرئيسي ذروته عند 4ر7 في المئة على أساس سنوي في أبريل الماضي، تراجع إلى 3ر7 في المئة مايو الماضي، إذ ساعد تشديد السياسة النقدية من قبل بنك الكويت المركزي، إلى جانب الدعوم الحكومية للمواد الغذائية الأساسية والقيود على أسعار البنزين المحلية في احتوائه، مبينا أن التضخم الأساسي يتجه إلى الانخفاض منذ الربع الثاني الماضي.

واعتبر أن الموازين المالية والخارجية لدولة الكويت تعززت وازدادت الهوامش الوقائية الخارجية، وتحول رصيد الموازنة العامة إلى فائض بنسبة 5ر6 في المئة من الناتج المحلي في السنة المالية 2022/2021، بينما تحسن رصيد الموازنة العامة غير النفطي، بدون حساب دخل الاستثمارات الحكومية، بنحو 9 نقاط مئوية من الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

ورأى البيان أن التقديرات تشير الى أن الفائض في الموازنة العامة قد تحسن إلى 4ر23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الماضية، مستفيدا بشكل رئيسي من ارتفاع الإيرادات النفطية، إضافة إلى تقييد الإنفاق العام الذي ساعد على زيادة رصيد الموازنة العامة غير النفطي بنحو نقطتين مئويتين من الناتج المحلي.

وذكر أنه من المقدر أن يصل الفائض في الحساب الجاري إلى نحو 8ر33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية متوقعا أن يبقى مرتفعا في عام 2023، لاسيما أن الأصول الاحتياطية الرسمية بلغت 2ر48 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 "يغطي 4ر10 شهرا من الواردات المتوقعة".

وأكد أن مؤشرات السلامة المالية واختبارات الضغط التي تجريها السلطات الكويتية، تشير إلى أن النظام المصرفي مستقر ومرن في مواجهة الصدمات الشديدة، لافتا إلى أن البنوك الكويتية جيدة الرسملة وذات سيولة مرتفعة إذ تبقى القروض غير المنتظمة منخفضة والربحية تتعافى أيضا.

ورأى أن المخاطر المحيطة بتوقعات الاقتصاد الكلي الأساسية مرتفعة وتميل إلى الجانب السلبي، موضحا أن التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه تشكل مخاطر من جانبين للنمو والتضخم وكذلك على أرصدة المالية العامة والحساب الجاري.أضاف أن التباطؤ الأعمق في النمو العالمي والذي ربما يكون ناجما عن المزيد من تشديد السياسة النقدية أو ضغوط القطاع المصرفي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، من شأنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الكويتي.

وبالنسبة للمخاطر المحلية أوضح "أن التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة، قد يؤدي إلى تضخيم مخاطر السياسة المالية المسايرة للدورات الاقتصادية وتقويض ثقة المستثمرين إذ يعيق التأخير التقدم نحو تنويع الاقتصاد".

كما اعتبر انه على الجانب الإيجابي "يمكن لحل الجمود السياسي تسريع الإصلاحات المالية والهيكلية المطلوبة، وتعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز الاستثمار الخاص".

وعن تقييم المجلس التنفيذي للصندوق قال البيان "إن الانتعاش الاقتصادي مستمر ولكن المخاطر على التوقعات لا تزال كبيرة ولا يزال النمو غير النفطي قويا في عام 2023 مع انخفاض التضخم الرئيسي وفائض كبير في الحساب الجاري ومع ذلك تحيط المخاطر المرتفعة بالتوقعات الاقتصادية الأساسية لاسيما تلك المرتبطة بتقلب أسعار النفط والإنتاج الناشئ عن عوامل عالمية".

أضاف أن الهوامش الوقائية المالية والخارجية الكبيرة التي تتمتع بها الكويت تمكنها من إجراء الإصلاحات اللازمة من مركز قوة، مبينا "أن حل الجمود السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة أمر بالغ الأهمية لتسريع زخم الإصلاحات وبالتالي تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد".

وأشار الى الحاجة إلى ضبط مالي شامل وداعم للنمو من أجل تعزيز استدامة المالية العامة ودعم العدالة بين الأجيال، إذ يعتبر التوسع المالي الوارد في مسودة الموازنة العامة للسنة المالية 2024/2023 مناسبا نظرا للفجوة السلبية في الإنتاج غير النفطي.

وأوضح أنه ابتداء من السنة المالية القادمة ينبغي أن يهدف ضبط أوضاع المالية العامة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، ومعالجة أوجه الجمود في الإنفاق الجاري مع زيادة الإنفاق الرأسمالي لزيادة النمو الممكن.

وذكر "أن تدابير إصلاح الإيرادات العامة يمكن أن تشمل فرض الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة كما هو الحال في دول مجلس التعاون، إضافة عن توسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل الشركات المحلية".

أضاف "أنه يجب أن تركز تدابير الإنفاق العام على تقليص فاتورة الأجور والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة مع تحسين إجراءات دعم الدخل الموجهة".

واعتبر بيان الصندوق أن الحوكمة المالية والشفافية تعزز المساءلة ومصداقية السياسات، إذ يجب أن تهدف الإصلاحات إلى تعزيز تغطية بيانات المالية العامة وإعداد التقارير وتعزيز الحوكمة المؤسسية وتعزيز عمليات الشراء العامة، كما ينبغي أن تشمل الإصلاحات إعادة تنشيط الإطار المتكامل لإدارة الأصول والخصوم لتقييم تكاليف وعوائد قرارات الاستثمار والاقتراض والانعكاسات المالية الكلية.

وأكد صندوق النقد أن نظام سعر الصرف المستند إلى الارتباط بسلة عملات غير معلنة يظل إطارا مناسبا للسياسة النقدية، ويوفر للبنك المركزي بعض الاستقلالية في السياسة النقدية، ما يمكنه من تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة لسنوات عديدة.

وأفاد بأن النظام المصرفي الكويتي يعتبر مستقرا ومحصنا تجاه المخاطر النظامية ومدعوما بإطار احترازي قوي يجب الاستمرار في تعزيزه، داعيا البنك المركزي إلى النظر في تعديل تكوين متطلبات رأس المال الإلزامي لجعل السياسة الاحترازية الكلية أكثر معاكسة للتقلبات الدورية، وذلك بعد أن تم التخلص من جميع تدابير الدعم التنظيمي المالي المتعلقة بجائحة "كورونا".

أضاف أنه يجب إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض التجارية تدريجيا، لدعم تسعير المخاطر بكفاءة وتوفير الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين يجب استبدال الضمان الشامل الحالي على الودائع المصرفية بإطار تأمين محدود على الودائع لمواجهة المخاطر الأدبية.

وأكد الحاجة إلى حزمة إصلاحات هيكلية لتعزيز إنتاجية العمل والنمو في القطاعات غير النفطية الذي يقوده القطاع الخاص، إضافة إلى الحاجة لنمو قوي في القطاعات غير النفطية يقوده القطاع الخاص لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وأشار الى أن ذلك يتطلب مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تعالج التحديات الهيكلية العميقة وتحفيز الكويتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، ما يدعو إلى ضرورة وجود إصلاحات بسوق العمل لتعزيز هيكل الأجور بما يتوافق مع السوق.

وشدد البيان على أهمية مواءمة الأجور وظروف العمل تدريجيا على مستوى القطاعين العام والخاص، والعمل على تحقيق الاتساق وبشكل متواصل بين سياسات سوق العمل المطبقة على المواطنين والمقيمين، إذ يجب تنفيذ إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي بالتوازي لضمان الحماية الاجتماعية الكافية للمواطنين خلال الفترة الانتقالية.

وأشار الى أهمية المضي قدما في تدابير الإصلاح التي تعزز الحوكمة وبيئة الأعمال لتعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك تخفيف قيود الملكية الأجنبية على الشركات، وتحسين آليات تخصيص الأراضي العامة لفترات تأجير أطول لأغراض التنمية التجارية.